بحث بعنوان

التكييف القانوني لجريمة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة

مقدم إلى

كلية الحقوق - جامعة المنيا

قسم القانون الدولي العام

إشراف

أ.د/ حسن سعد محمد عيسي سند

أستاذ القانون الدولي العام

عميد كلية الحقوق - جامعة المنيا

الباحث/ محمد احمد فؤاد محمود محمد الصواف

باحث دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة المنيا

المستخلص:

قد يسعى فرد أو مجموعة الأفراد إلى الهجرة من أجل الكسب والتربح بعيداً عن حدود وطنهم بكل الطرق والوسائل، وقد يستغلون الطرق والوسائل الغير مشروعة من أجل الهجرة وهذا ما يعرف بالهجرة غير الشرعية والتي لها آثار سلبية تتمثل في ظهور الأنشطة والممارسات الغير الشرعية منها تهريب المخدرات والعملات والاتجار بالبشر، ومن ثم، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أركان جريمة الغير شرعية ومدى ارتباطها بالجريمة المنظمة، وفي النهاية خصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المستوى الاجتماعي والاقتصادي جعل مسألة الهجرة ضرورية لتحسين الظروف والتوجه نحو المناطق الأكثر أمناً واستقرار غير أن سيل المهاجرين أصبح عبئا ثقيلا على دول الاستقطاب قوبل بغلق الحدود وتشديد إجراءات الدخول إليها باعتبار أن هذا المطلب يعكس سيادة الدول وأمنها ، وأمام هذه السياسة المشددة أصبح المهاجرين يبحثون عن منافذ أخرى تتوافق مع هذه المستجدات خاصة في ظل فشل الهجرة غير الشرعية إما بإلقاء القبض على المهاجرين وإعادتهم إلى وطنهم أو موتهم أثناء رحلاتهم لافتقادها التنظيم والتخطيط لهذا لقي نشاط تهريب المهاجرين رواجاً وإقبالاً من قبل الحالمين بتحسين أوضاعهم في غير بلدانهم بنقلهم إلى الوجهة التي يريدونها مقابل مبالغ مالية ،اذ إن نجاح نشاط عصابات تهريب المهاجرين يزيد مع إقبال المهاجرين غير الشرعيين ويشجعهم على التلاعب بحياتهم في رحلات محفوفة بالأخطار وإمكانية تعرضهم للاسترقاق والاستعباد من قبل مافيا الاتجار بالبشر.

الكلمات المفتاحية:

جريمة الهجرة غير الشرعية – الجريمة المنظمة.

Legal adaptation of the crime of illegal immigration and its relationship to organized crime

Abstract:

An individual or group of individuals may seek to immigrate for the sake of earning and profiting far from the borders of their homeland in all ways and means, and they may exploit illegal ways and means in order to immigrate, and this is what is known as illegal immigration, which has negative effects represented in the emergence of illegal activities and practices, including drug and currency smuggling. And human trafficking. Hence, the study relied on the descriptive analytical approach to identify the elements of illegal crime and the extent of its connection to organized crime. In the end, the study concluded with a set of results, the most important of which is that the social and economic level made the issue of immigration necessary to improve conditions and move towards safer and more stable areas. However, the flow of migrants has become a heavy burden on the polarizing countries. It has been met with the closing of borders and the tightening of entry. Therefore, the activity of migrant smuggling has become popular and popular among those dreaming of improving their conditions in countries other than their countries by transporting them to the destination they want in exchange for sums of money, as the success of the activity of migrant smuggling gangs increases with the demand of illegal immigrants and encourages them to manipulate They live their lives on dangerous journeys and the possibility of being subjected to slavery and enslavement by the human trafficking mafia.

Key Words:

Illegal immigration – Organized Crime.

مقدمة:

تعد الجريمة من بين أكثر الظواهر التي تؤرق بال كثير من الدول والأنظمة، بل حتى الأفراد أنفسهم، خاصة بعد أن تطورت هذه الظاهرة في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم والتي باتت تعرف بالعولمة، فقد ظهر عديد من أنماط السلوك الإجرامي الحديث التي تهدد أمن المواطن والمجتمع عامة، إضافة إلى أن بعضها القديم زاد تعقيدا عما كانت عليه حتى اصطلح عليها بعض الباحثين بالجريمة المنظمة، وبعضهم يسميها الجريمة العابرة للحدود وبعضهم الآخر يسمونها جرائم المافيا أو المنظمات الإجرامية[١].

من بين صور تلك الجرائم المنظمة أو المرتكبة بترتيب مسبق وبطريقة محترفة جرائم التهريب بأنواعها المختلفة بما فيها من تهريب للسلع المشروع دخولها بشروط أو الممنوع دخولها أصلا وفقا للقانون، ومن تلك الأنماط تهريب العمالة خاصة والبشر بوجه عام، إن هذا النوع من الجريمة بات يطلق عليه بعض الباحثين اسم الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو غير النظامية أو الهجرة السرية، فهي جريمة منظمة بكل المقاييس، لما لها من آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات، ومنظمة لأن البشر الذين أدخلوا للبلاد خلسة وبطريقة مخالفة للقانون لم يدخلوها إلا بتنظيم وترتيب منظمات تعمل ضد القانون وتقوم بتنسيق جهودها في الداخل والخارج، وتتقاضى على هذا الفعل المخالف مبالغ مالية وعائدات قذرة، وقد تعمل على الترويج بين الشباب للهجرة وتتعهد لهم بتوفير سبل عبور الحدود والإفلات من قبضة الجهات الأمنية دون مراعاة أدنى شروط السلامة والأمن والحفاظ على أرواح أولئك الأفراد[٢]، ومن ناحية أخرى، تعد الهجرة ظاهرة تاريخية ساهمت في عمار الأرض من خلال المجموعات البشرية المختلفة الثقافات التي لها دور كبير في بناء حضارة إنسانية مشتركة. وإن كان ظهورها في البداية يعد من أشكال ردود الفعل الطبيعية للإنسان حفاظا على حياته[١]، إلا أنها أخذت منحى مختلف في الوقت الحالي، حيث أصبحت الهجرة في الوقت الحالي قضية معقدة وملفا شائكا، فبعد أن كان تنقل الإنسان لا مانع له، أدى التطور الذي لحق

---

[١] بن فريحة رشيد: جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠.

[٢] عبد اللطيف محمود: الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١.

[١] برهان أمر الله: حق اللجوء السياسي (دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص: ٠٢.

مفهوم الدولة إلى ضبط إقليمها، ما يجعل التنقل على أرضها بالنسبة للأجانب يخضع لشروط[٢]، فكانت هذه أولى الأسباب التي دفعت لظهور ما يعرف بالهجرة غير الشرعية أو التسللية أو غير القانونية.

وعلى صعيد مختلف، فقد اتخذت الكثير من الدول وعلى رأسها بالطبع الدول الأوروبية إجراءات حاسمة ومشددة وغلقت الباب أيضاً أمام الهجرة الشرعية، ولقد كان لذلك آثار ونتائج عكسية حيث ساهم في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعية ممن يتاجرون بالبشر عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية تعود بالنفع على تلك العصابات الإجرامية، ويشكل الموضوع أيضاً مخاطر اقتصادية بجانب المخاطر الأمنية والدولية مما يستلزم الوقوف على الأبعاد القانونية لهذه الجرائم والتعرف على أركانها وخصائصها [٣].

وهذا يلعب بدوره دور كبير في تنامي مخاطر الجريمة المنظمة والتي تلقي بظلالها على كل البلدان، وتستلزم الكثير من الإجراءات من أجل مجابهتها والتي سوف تركز الدراسة عليها وعلى علاقتها بين الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية[١].

إشكالية الدراسة:

تعتبر جريمة الهجرة غير الشرعية من الجرائم المستحدثة العابرة للحدود السياسية للدول، والتي أصبحت من أهم القضايا الشائكة التي أخذت اهتماما كبيرا من الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، نظرا لآثارها السلبية المتزايدة التي تهدد أمن واستقرار الدول.

تتمثل إشكالية الدراسة الرئيسية في أن الهجرة عندما تكون غير شرعية فإنها تقترن تلقائياً بالتجريم، فالدخول الغير مشروع إلى الدول يهدف إلى الإخلال بالنظام الأمني، ونجد أن هناك الكثير من الدول العربية تقف كمعبر بين أوروبا وإفريقيا منها ليبيا ومصر وسوريا وغيرها، وبما أن الحماية الأمنية تحيط بالقارة الأوروبية، فإن المهاجرين يضطرون إلى المكوث في مثل تلك البلاد حتى تأتيهم الفرصة المواتية للعبور والهروب، ونجد بعدها بعض المهاجرين يقومون بأعمال غير شرعية تمس أمن واستقرار تلك البلاد، ومن ثم، نجدهم ينضمون إلى عصابات إجرامية وتنظيمات غير قانونية، مما كان له الأثر في انتشار الجريمة المنظمة في تلك الدول.

---

[٢] أحمد سليم سعيفان: الحريات العامة وحقوق الإنسان (دراسة تاريخية وفلسفية وسياسية وقانونية مقارنة)، الجزء ٢ "النظام العام للحريات العامة في القانون المقارن"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٠، ص: ١١٨.

[٣] محمد غربي وسفيان فوكة، ومشري مرسي: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، الطبعة ١ ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ١٧٠

[١] المرجع السابق نفسه، ص: ١٧١.

وتكمن إشكالية الدراسة أيضاً في ارتباط ظاهرة الهجرة الغير الشرعية بممارسات وجرائم الاتجار في البشر، مما يثير إشكالية حول معرفة العلاقة بين الاتجار بالبشر وظاهرة الهجرة غير الشرعية مما يجعل ذلك يشكل خطورة كبيرة ويجعل تلك الممارسات تدخل تحت طائلة الجرائم المنظمة، وبناء عليه، تثير الإشكالية التساؤل الرئيسي:

ما هي العلاقة بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من المنطلقات التالية:

١- بما أن ظاهرة الهجرة السرية ظاهرة نزوح بشري واسعة هربا من شبح الحروب والصراعات والفقر والمجاعات، فإن البحث في مشاكلها والانعكاسات الناجمة عنها من الأهمية بمكان للكشف عن حقيقتها وفهم جذورها.

٢- ظاهرة الهجرة السرية هي مراهنة بالحياة تحمل في ثناياها الموت في كل خطوات المهاجر، وبالتالي فهي رحلة المخاطر منذ أن يترك المهاجر وطنه وحتى الوصول إذا قدر له ذلك، لذا فإن الكشف عن هذه المخاطر قد يفسر واقع هؤلاء المهاجرين.

٣- تتبع أهمية الدراسة من خلال تتبع الإجراءات التي اتخذت والواجب اتخاذها لعلاج هذه الظاهرة.

٤- تتجلى أهمية موضوع جريمة الهجرة غير الشرعية في أهمية علمية، واجتماعية، وقانونية وعملية، ترتكز الأهمية العلمية أساسا على تناول موضوع الهجرة غير الشرعية في الدول العربية الذي لم يأخذ حقه في البحث العلمي بالرغم من تحمل الدول العربية عبئا اقتصاديا ثقيلا جراء تدفق موجات الهجرة غير الشرعية من المهاجرين الغير شرعيين للأجانب الأفارقة والسوريين، كما يحتوي هذا الموضوع على أهمية اجتماعية لكون أن لجوء الأفراد إلى مغادرة أوطانهم نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية.

٥- ضرورة العمل على وضع حلول لمواجهة الهجرة غير الشرعية والقضاء عليها كواجب إنساني قبل أن يكون قانوني.

٦- التعرف على الأسباب المؤثرة على غيب الحلول الناجعة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايدها رغم الإجراءات الأمنية الصارمة من قبل دول الاستقبال.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١. التعرف على مفهوم الهجرة غير الشرعية.
٢. التعرف على خصائص وأركان الهجرة غير الشرعية.
٣. معرفة التكييف القانوني لجريمة الهجرة غير الشرعية.
٤. التوصل إلى العوامل والأسباب التي تقف وراء تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
٥. استكشاف الاثار المترتبة على جريمة الهجرة غير الشرعية.
٦. الوقوف على العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.
٧. معرفة خصائص وطبيعة الجريمة الغير منظمة.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوقوف على ماهية وخصائص الهجرة غير الشرعية ولتعرف على الآثار والدوافع المتعلقة بها ومدى ارتباطها بالجريمة المنظمة باعتبار أن جريمة تهريب المهاجرين من أكثر المخاطر التي تواجه المجتمع.

خطة البحث:

ويتضمن البحث ما يلي:

- **المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية.**
- **المبحث الثاني: العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.**

المبحث الأول

مفهوم الهجرة غير الشرعية

ارتبطت الهجرة بوجود الإنسان وظروفه؛ الاقتصادية كالبطالة، التاريخية كالتهجير القسري والسياسية كمصادرة الحريات والحقوق، فإما تكون هجرة شرعية وإما غير شرعية، وقد اتخذ المهاجرون إلى أوروبا بعض الدول العربية مناطق عبور لهم وأحيانا مناطق استقرار، فيهدف البحث إلى إبراز الجرائم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية واستغلال العصابات الإجرامية للمهاجرين بالطرق غير الشرعية، أما إشكالية الدراسة فهي تبين أسباب الهجرة غير الشرعية ومدى انعكاساتها على الوطن العربي.

تأتي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية خاصة في ظل تنامي التكنولوجيا الرقمية وتبني العولمة الاقتصادية والتي جعلت العالم شبيها بقرية صغيرة، فالعولمة لا تعترف بالحدود الجغرافية والتي من خلالها يتم إلغاء قيود التجارة وتحرير حركة السلع ورؤوس الأموال؛ الأمر الذي من شأنه إلحاق أضرارا بالدول الفقيرة التي لا تجد شعوبها ملاذا سوى التفكير في الهجرة بشتى الطرق، غير أن طريق الهجرة بطريق مشروع أمر صعب المنال لأي شخص خاصة في ظل اختلاف المستوى الثقافي والاجتماعي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع منحنى ظاهرة الهجرة غير الشرعية بوتيرة متزايدة.

أضحت قضية الهجرة غير الشرعية محور اهتمام دولي نظرا لما فيها من تهديد للأمن الإنساني في ظل تنامي مختلف الجرائم كالإتجار بالبشر، المخدرات، الإرهاب، وبالخصوص في الوطن العربي مثل: ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، مصر، لبنان، الأردن، حيث تعتبر هذه الدول بوابة هامة للهجرة نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة إلى الدول الأوروبية مثل: ايطاليا واسبانيا، إذ تعاني منطقة المغرب العربي خاصة، وباقي دول الوطن العربي عامة من الهجرة غير الشرعية لشبابها.

وبناء على ما سبق، يتضمن هذا المبحث ما يلي:

- **المطلب الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية.**
- **المطلب الثاني: التطور التاريخي للهجرة الغير شرعية.**
- **المطلب الثالث: أشكال الهجرة غير الشرعية.**
- **المطلب الرابع: أسباب الهجرة غير الشرعية.**

المطلب الأول

ماهية الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول

التعريف اللغوي والاصطلاحي للهجرة غير الشرعية

أولا: التعريف اللغوي للهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية لا تعدو إلا أن تكون جزءا من الهجرة بصفة عامة، لذا نبدأ بتعريف الهجرة كمصطلح عام، ثم نعرج إلى تعريف الهجرة غير الشرعية كظاهرة.

التعريف اللغوي لمصطلح الهجرة:

الهجرة معناه (الاغتراب أو الخروج أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا إلى كسب الرزق)[١]، أو التحصيل العلمي أو قصد العلاج أو أي منفعة، فالهجرة تفيد الانتقال من مكان لآخر للعيش فيه مع وجود نية البقاء والاستقرار فيه لفترة طويلة. والهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجرا وهجرانا، فنقول هجر المكان أي تركه، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ومفارقة البلد إلى غيره[٢].

٢- تعريف الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية مصطلح يتألف من لفظين وهما: لفظ 'الهجرة" تم تعريفه أعلاه، ولفظ "غير الشرعية" الذي يدل على مخالفة القوانين والتنظيمات المعمول بها في مجال تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى إقليم دولة ما بسطت سيادتها عليه، وبناء على ذلك فإن الهجرة غير الشرعية تعني: "كل حركة سواء للفرد أو للجماعة العابرة للحدود خارج إطار القانون، والتي ظهرت قديما لتعرف تسارعا كبيرا منذ إقرار سياسات غلق الحدود في دول الاتحاد الأوروبي[١]." فمصطلح "الهجرة غير الشرعية" له عدة مرادفات

---

[١] معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، الطبعة الثالثة، ص ١٠٥٥.

[٢] بن بوعزيز آسية: السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص قانون جنائي، جامعة باتنة١، كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٧/٢٠١٨، ص١٤.

[١] Vaisse Maurice, Dictionnaire Des relations internationales au 20em siècles, édition Armande colin, paris, 2000, page 173

أهمها: "الهجرة غير القانونية"، "الهجرة السرية"، "الحرقة" ومصطلح الحرقة يشير أن الفرد يقوم بحرق جميع الروابط التي تربطه بهويته، كما يدل على حرق كل القوانين والحدود وتخطيها لبلوغ نقطة سفره عند مكان معين كأوروبا[٢].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للهجرة غير الشرعية:

هي الهجرة غير النظامية وغير القانونية التي يقوم وفقها المهاجرون دخول أراضي دول غير دولهم دون الحصول على تراخيص عمل، أو تأشيرات سفر، أو بطاقة إقامة[٣].

---

[٢] ساعد رشيد: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق، ٢٠١١/٢٠١٢، ص١٤.

[٣] مجلة الدراسات، على الحوات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، العدد ٢٨، ٢٠٠٧، ص٠٢.

الفرع الثاني

التعريف الفقهي والقانوني للهجرة غير الشرعية

أولا: التعريف الفقهي للهجرة غير الشرعية:

لم يتفق الفقهاء على تعريف دولي محدد لظاهرة الهجرة غير الشرعية، لأن كل دولة تبحث عن صياغة تعريف يتماشى مع مصالحها، فظهرت الآراء الفقهية الآتية:

الرأي الأول:

يعتبر أنصار هذا الرأي الهجرة غير الشرعية هي "دخول وخروج بشكل غير قانوني، من وإلى إقليم أي دولة من طرف أفراد أو جماعات دون الأماكن المحددة لذلك الغرض، من غير تقيد واعتداد بالضوابط والشروط الشرعية المفروضة من طرف كل دولة في مجال تنقل الأفراد[١].

الرأي الثاني:

يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن الهجرة غير الشرعية ما هي "سوى انتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه، للإقامة بصفة مستمرة ومخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا لأحكام القانون الدولي والداخلي[٢].

وترى الدكتورة "بن بوعزيز آسية" أن اعتقاد أنصار الرأي الأول مخالفا لما يراه أنصار الرأي الثاني الذي يعتبر الهجرة غير الشرعية هي مجرد الإقامة المستمرة بطريقة تخالف القواعد المنصوص عليها ضمن منظمة الهجرة الدولية، حيث إن هذه الظاهرة هي أيضا الدخول أو الخروج من وإلى دولة ما بطريقة غير شرعية، وفي بعض الأحيان بطريقة شرعية بغية الإقامة المؤقتة للوصول إلى الدولة المراد الوصول إليها بطريقة غير قانونية، أو ما يطلق عليها بدولة العبور كالجزائر أو ليبيا بالنسبة للدول الإفريقية[١].

وهذا ما يراه الباحث عين الصواب حيث أن البعض من المهاجرين ينتقلون من بلدانهم بطرق مخالفة للقوانين ونصوص المواثيق الدولية والأعراف الدبلوماسية، وفي بعض الأحيان تكون تنقلاتهم بصفة قانونية

---

[١] رشاد سلام أحمد: الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص٢١١.

[٢] المرجع السابق نفسه، ص: ٢١١.

[١] بن بوعزيز آسية، المرجع السابق، ص٢١- ٢٢.

خارج بلدانهم نحو بلدان أخرى قد يستقرون فيها أو اتخاذها مناطق عبور[٢]، للوصول إلى دول أخرى عبر قوارب الموت مثلما هو الشأن بالنسبة للأفارقة النازحين إلى الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، فهم يتخذونها مناطق عبور نحو أوروبا لاسيما اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، وأحيانا تتحول بلدان العبور إلى بلدان استقرار لهم ولو بطرق غير قانونية.

الرأي الثالث:

يرى أنصار هذا الرأي أن الهجرة غير الشرعية تعني خروج المواطن من إقليم الدولة من غير النوافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي باستخدام وثيقة سفر مزورة"[١].

من وجهة نظرنا ما يعاب على أنصار هذا الرأي أنهم حصروا الهجرة غير الشرعية في الخروج بطريقة غير شرعية من إقليم الدولة، ضاربين عرض الحائط الدخول بالطرق غير الشرعية عبر المنافذ غير القانونية، أو حتى باستخدام وثائق مزورة أو انتهاج الطرق الاحتيالية والتدليسية من طرف المهاجرين بطرق غير شرعية للدخول إلى البلد المراد الهجرة إليه، كما أغفل أنصار هذا الرأي الهجرة الشرعية التي تتحول فيما بعد إلى هجرة غير شرعية، إما انتهاء فترة السماح "الترخيص أو التأشيرة"، وإما الاستقرار في مناطق العبور بطريقة شرعية إلى حين انتهاء صلاحية وثائق دخولهم ليصبحوا في أوضاع غير قانونية، وإما الانتقال بطرق غير شرعية نحو الضفة الأوروبية.

ثانيا: التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية:

ندرس تعريف الهجرة غير الشرعية من الناحية القانونية في بعض تشريعات البلدان العربية على سبيل المثال لا الحصر، وكذا من وجهة نظر القانون الدولي.

---

[٢] ويقابلها باللغة الفرنسية: DES ZONES TRANSITOIRES

[١] رشاد سلام أحمد، المرجع السابق، ص٢١٢.

المطلب الثاني

التطور التاريخي للهجرة الغير شرعية

الفرع الأول

الهجرة في العصر القديم

جعلت الظروف الطبيعة الإنسان يهاجر من موطنه الأصلي فرادى وجماعات كبيرة، وحتى شعوب وقبائل بأكملها، فكانت تحركات جماعة الصيد قديما ونزوح الجماعات التي تعيش على الزراعة تغير مكان إقامتها بعد استنزاف خصوبة الأرض، وكذلك هجرة بعض القبائل العربية الشهيرة التي اتجهت نحو شمال إفريقيا[١].

كما أن للغزو دور في ظهور الهجرة من خلال تهجير الشعوب المغلوبة، كما لعب التجار دور معتبر في حركة انتقال الأشخاص من بلد لآخر مثل: التجار الفينيقيين أنشئوا مركزا تجاريا في إسبانيا (كاديز)، واليونانيون بادلوا محاصيل الزيتون والحبوب، النبيذ، الحديد مع تجار آسيا الصغرى بالأقمشة، وبادلوا مع المصريين والسوريين بالسلع الكمالية[٢]. فالإنسان البدائي يحبذ الترحال لضمان قوته، لذا فالهجرة قديمة قدم الإنسان.

---

[١] محمد العبيد ابراهيم الزنتاني: الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص١٦١.

[٢] بركان فايزة: آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير في الحقوق تخصص علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١١/٢٠١٢، ص٣١-٣٢.

الفرع الثاني

الهجرة من المنظور الإسلامي

تعتبر هجرة رسول الله سيدنا محمد –صلى الله عليه وسلم– أول هجرة في الإسلام من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة؛ فرارا من ظلم المشركين إلى دين الحق. حيث قال الله عز وجل: "وما خَلَقْتُ الْجِنَّ والْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ"[1]، وما مادام الإنسان خلقه الله عز وجل لعبادته؛ فإنه يقع عليه واجب الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام وقد حث القرآن على الهجرة ورغب في مفارقة المشركين وقال الله عز وجل: " ومن يهاجر في سبيل اللَّهِ يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى اللَّه ورسوله ثُمَّ يدركه الموت فقد وقع أجره على اللَّه وكان اللَّه غفورا رحيما"[2].

[1] سورة الذاريات، الآية (٥٦).

[2] سورة النساء، الآية (١٠٠).

الفرع الثالث

الهجرة في العصر الحديث

لعبت الكشوفات الجغرافية أثرا بارزا على تنقل الإنسان فخلال القرنين ١٥م، و ١٦م اكتشف كل من "ماركو بولو" و"كريستوف كولومبس" و"ماجلان" عدة بلدان وقارات بغية الاستيلاء على ثروات تلك المناطق، فقد أنشأ البرتغاليون مستوطناتهم في إفريقيا، وأقام كل من الإسبان والبريطانيون والفرنسيون والهولنديون مستوطناتهم في أمريكا الجنوبية والشمالية، كما أقام البريطانيون مستوطناتهم في نيوزيلندا واستراليا، وفي هذه الحالات قام المستعمرون بإجبار السكان الأصليين على مغادرة أوطانهم، أما الهجرة في كل من قارتي إفريقيا وآسيا لم تعرف تطورا كبيرا إلا بعد الحربين العالميتين الأولى (١٩١٤/١٩١٨)، والثانية (١٩٣٩/١٩٤٥) بسبب خراب الدول الأوروبية التي شرعت في جلب العمالة من مستعمراتها، خاصة الدول العربية ودول جنوب صحراء إفريقيا وبشروط أوروبية صارمة[١]، فالهجرة العربية تشبه هجرة باقي الشعوب غير العربية؛ لكن أغلبها بسبب الاحتلال الذي تعرضت الذي كان وراء تخلفها اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا، ثقافيا[٢].

---

[١] فضيل دليو، غربي علي، مقراني الهاشمي: الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص٣٩، ٨٣.

[٢] هنا تجدر الإشارة أن التخلف الثقافي كان وليزال لحد الساعة تمارسه دول عالم الشمال المتقدم، عن طريق تحفيز خيرة أبناء الأمة العربية بمنحهم امتيازات تولد لديهم قناعة الهجرة من بلدانهم الأصلية وهو ما يعرف بهجرة الأدمغة أي نزيف العقول، والذي يكون محور دراستنا لاحقا.

الفرع الرابع

منافذ الهجرة غير الشرعية

أولا: المنافذ البرية:

يتخذ المهاجرون بطرق غير شرعية المنافذ البرية عبر الجبال والوديان أو الصحاري الشاسعة هروبا من نقاط المراقبة، وقد يستعين هؤلاء المهاجرين بأشخاص كدليل استرشادي للطريق[٣]، وتعتبر أكثر المنافذ استخداما من قبل المهاجرين بطرق غير شرعية عبر الدول العربية كمناطق عبور وقد تتحول لمناطق استقرار.

ثانيا: المنافذ البحرية:

المهاجرين بالطرق غير الشرعية عبر هذا المنفذ يفضلون مطية قوارب الموت والعوامات والإبحار مباشرة، أو بركوب البواخر التي قد تكون راسية في رصيف الميناء خاصة التسلل ليلا، وهنا يقوم سماسرة التهريب بتجميعهم ليتم نقلهم عبر الشريط الساحلي عن طريق العوامات صوب إحدى السواحل الأوروبية مقابل دفع أموال عن ذلك[١]، وتبقى كل هذه التجاوزات مغامرة بحياتهم في عرض البحار، ومخاطرة عند الوصول لبلد المقصد، لانعدام وثائق الدخول القانوني، مما يعيق حركة تنقلهم بحرية وبصفة قانونية، وقد يتم المساس بكرامتهم.

ثالثا: المنافذ الجوية:

المهاجرين بالطرق غير الشرعية يلجئون إلى آليات تزوير جوازات السفر، بيانات الهوية، تزوير تأشيرة السفر، بمساعدة عصابات التهريب المختصة، غير أن واقع إجراءات التفتيش الصارمة والتدابير الأمنية المعززة التي تشهدها جل مطارات العالم، جعلت المهاجر بطريقة غير شرعية ينفر المغادرة عبر هذا المنفذ.

---

[٣] بن بوعزيز آسية، المرجع السابق، ص٤٤.

[١] طارق عبد الحميد الشهاوى: الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص٤٣.

المطلب الثالث

أشكال الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول

جريمة التهريب

وهي تتكون من ركنين أحدهما مادي والآخر معنوي، أما الركن المادي وهو المتمثل في الدخول غير المشروع إلى دولة أخرى من شخص لا يحمل جنسيتها ولا يملك تصريح مسبق من تلك الدولة للإقامة بها.

وأما الركن المعنوي فهو اشترط البرتوكول أن ترتكب الجريمة عمدا، وهي تعني علم الشخص أنه يدخل حدود دولة أخرى لا ينتمي إليها وغير مقيم بها إقامة دائمة، وأن تتجه إرادته إلى ارتكاب ذلك الفعل، وعلى ذلك فإذا توهم الشخص بأنه يحمل جنسية الدولة– أو إذا جنحت سفينة بركابها إلى شاطئ دولة لا ينتمون إليها. فإن هذا لا يعتبر جريمة تهريب، هذا بالإضافة إلى أن الهدف لابد أن يكون الحصول على فائدة سواء كانت مالية أو معنوية[١]، ومن الجدير بالذكر أن المهاجر هنا، حتى لو توافرت فيه أركان الجريمة، لا يعد مسئولا جنائيا، ولكن يسأل من قام بتهريبه[٢].

---

[١] وذلك يعني بأن الشخص الذي دخل بطريق غير مشروع لينضم إلى أسرته المقيمة هناك يعتبر مهاجرا غير شرعي.

[٢] نحن نرى أن ذلك قصور في أحكام البروتوكول فيجب أن يسأل أيضا المهاجر جنائيا عن فعله، إلا في حالة ما إذا كان مكرها على الهرب إلى تلك البلد تحت ضغط ما.

الفرع الثاني

جريمة تسهيل تهريب المهاجرين

ويرتكبها كل من يقدم مساعدة من شأنها تسهيل عملية التهريب وقد حصرها البروتوكول في صورتين إعداد وثيقة سفر مزورة، (ب) المساعدة في الحصول على وثيقة مزورة أو حيازتها. وذلك هو الركن المادي، أما الركن المعنوي فيتمثل في العلم والمساعدة للحصول على وثيقة سفر مزورة، وأن تتجه الإرادة لارتكاب ذلك السلوك الإجرامي، إضافة إلى أنه لابد أن يكون هناك هدف وهو الحصول على منفعة سواء كانت مالية أو مادية أو معنونة، وسواء كانت قد حصل عليها أم لا، وسواء كانت تلك المنفعة لنفسه أو لغيره من الأشخاص المرتبطين بفعله، وأيا كان نوع المنفعة "مشروعة- غير مشروعة".

الفرع الثالث

جريمة التمكين من الإقامة غير المشروعة

نجد أن البروتوكول قد جرم أيضا الأعمال التي من شأنها تمكين شخص ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية، وقد اشترط البروتوكول أن يكون الفعل المادي منصبا على تمكين شخص من البقاء داخل دولة غير دولته بطريقة غير مشروعة ودون الاعتداد بالشروط التي تستوجبها تلك الدولة، وعليه فإذا تمكن أي شخص من الإقامة بوسيلة مشروعة[1]، فإن الجريمة لا تنطبق –ومن الجدير بالذكر أن التجريم هنا ينصب على حالات الإقامة غير المشروعة داخل الدولة، أما الركن المعنوي فهو المتمثل في علم الجاني بأن تلك الأعمال غير المشروعة هي سبب استمرار الإقامة في تلك الدولة، مع العلم بمخالفة إقامته للشروط الداخلية المقررة من تلك الدولة للإقامة المشروعة[1].

ومن الجدير بالذكر أن البروتوكول قد عاقب أيضا على الشروع في كل من الجرائم السابقة، ويكفى لكي يكون الشخص مستحقا للعقاب قيامه بعمل يؤدى مباشرة إلى ارتكاب أي من تلك الجرائم حتى ولو لم تتحقق النتيجة الإجرامية بالفعل، كما عاقب البروتوكول أيضا على الاشتراك في تلك الجرائم السابق ذكرها، حيث حدد صورة الاشتراك المجرم كطرف متواطئ، سواء كان بالاتفاق أو المساعدة أو التحريض[2]، إلا أن البروتوكول قد استلزم في حالة تسهيل تهريب المهاجرين فقط أن يكون التجريم فيها طبقا لمفاهيم النظام القانوني للدولة "حالة الحصول على جواز سفر مزور".

---

[1] نقسم الإقامة إلى ثلاثة أنواع: أ– خاصة ويكون تجديدها وجوبيا دون مجال لتقدير السلطة التنفيذية، ب– عادية وتجديدها جوازي للإدارة، ج– مؤقتة وهي مطلقة للإدارة ممثلة في مدير الجوازات لتجديدها ومنحها. وللوطني فقط حق الإقامة، أما بالنسبة للأجنبي فإن محكمة القضاء الإداري المصرية قد قررت: بأن إقامة الأجنبي متروكة للدولة طبقا لسلطتها وسيادتها على إقليمها وحقها في الحفاظ على كيانها ورعاية مصالحها: وعلى ذلك فإن الأجنبي لا يتمتع بحق الإقامة إلا إذا كان القانون يرتب له هـ

راجع في ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٦/ ٦/ ١٩٩٤، وكذلك الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٧ ق ٢/ ٢/ ١٩٦٤ والطعن رقم ٣٥٢٤ لسنة ٢٠ ق ٢٠/ ٦/ ١٩٨٤.

[1] سواء كان السبب أن هذا الشخص ليس من موطني تلك الدولة– أو انتهت مدة إقامته بها، حتى لو كان قد دخلها بطريقة مشروعة.

[2] وهي تلك الحالات التي يعاقب عليها قانون العقوبات المصري سواء كان الاشتراك بالاتفاق أو المساعدة أو التحريض، على أنه يشترط أن يكون الاشتراط سابقا لارتكاب الجريمة أو معاصرا لها "أعمال المساعدة".

المطلب الرابع

أسباب الهجرة غير الشرعية

تتعدد الأسباب التي تدفع الشباب إلى التفكير في الهجرة، وتتجلى أساساً في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها الدول العربية عموما، كما تبرز أسباب أخرى ذات أهمية بالغة في توجيه تيارات الهجرة السرية، ومن ضمنها القرب الجغرافي:

الفرع الأول

الأسباب الاقتصادية

يتميز اقتصاد غالبية الدول العربية ودول المغرب العربي خصوصا بهشاشته وتبعيته للغرب في إطار النهج الليبرالي ، هذه التبعية فرضت انصياع الجزائر لشروط وتوصيات المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس ، وهو ما أدى إلى تضرر الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من ضعف التجهيزات في ظل المنافسة غير المتكافئة ، الأمر الذي نتج عنه تراجع في الأنشطة الاقتصادية التقليدية من صناعة تقليدية محلية ، وتضاءلت معه فرص الشغل، بالرغم من مشاريع دعم تشغيل الشباب المتعددة ، ونتج عن ذلك ارتفاع مهول في نسبة البطالة بين الشباب المغاربي ، فطبقاً لإحصاءات أوردها البنك الدولي قدرت البطالة في صفوف الشباب حوالي (٣٧٪) من نسبة البطالة الكلية بالمغرب مثلا[١]، في حين نجد أن الإحصائيات الرسمية تشير إلى بعض الأرقام ذات الدلالة ، وذلك أن عدد العاطلين ضمن شريحة الشباب التي يتراوح سنها بين ١٥و٢٤ سنة والتي يقدر عددها بثلاثة ملايين ، قد بلغ سنة٢٠٠٥ (٣١٦) ألف و(٨٠٣) ، كما أن عدد العاطلين في الشريحة التي يتراوح عمرها ما بين ٢٥ و٣٤ سنة قد قاربت في ذات السنة (٣٧٠ ألفاً) ، بالإضافة إلى ما يزيد على (١٠٠ ألف) من حاملي الشهادات[١] نسبة البطالة هذه مست بشكل كبير الشباب من حاملي الشهادات العليا ، وهو ما خلف استياء في أوساط هذه الفئة بصفة خاصة ، وفي أوساط المجتمع المغاربي بصفة عامة ، مما أدى ببعضهم إلى عزوف أبنائهم عن متابعة دراستهم الجامعية والعليا[٢].

وهذا ما دفع ببعضهم إلى طرح سؤال مركزي.. كيف السبيل إلى تحقيق أهداف ومطامح الشباب الجزائري، أو بالأحرى حاضر ومستقبل الجزائر، هل بذات النموذج التنموي الذي شهد إخفاقات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، أم بأفق تنموي، تكون ركيزته الأساسية التعليم الفعال والبحث العلمي المنتجين للثروة؟ ويتزامن هذا أيضاً مع تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي ترمي أهدافها الأساسية إلى الحد من تعاظم الأزمة الاجتماعية وتلبية المطالب الاجتماعية المشروعة.

---

[١] عبد الغني شفيق: الشباب المغاربي والهجرة السرية، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. ب س ن، ص ١٧٧.

[١] صحيفة: الاتحاد الاشتراكي المغرب، عدد (٨٣٢٤)، بتاريخ ١٢-١٣/٨/٢٠٠٦، وينظر أيضاً:
Mama di Camara: Qu 'est-ce que fait revez les jeunes? l'opinion, 12-13/8/2006, P.6

[٢] لمزيد من الاطلاع انظر: http://www.annabaa.org

الفرع الثاني

الأسباب الاجتماعية

إن فشل غالبية الدول العربية في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بالرغم من التحسن الملحوظ في هذه المجالات في السنوات الأخيرة يعود إلى طبيعة الأهداف التي بني من أجلها النهج الإداري، وإخضاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمقتضيات القرار السياسي، وليس العكس، كما هو الشأن في الأنظمة الديمقراطية. فمع تفاقم أزمة الاندماج الاجتماعي داخل حياة المجتمع، ومع التغيرات السوسيو ثقافية التي عرفتها عناصر منظومته الاجتماعية، إلى جانب التحولات الدولية، وتراجع الأيديولوجيات الكبرى داخل المجتمعات (النامية) أصبح التفكير في الهجرة حلاً لهذه الأزمة عند معظم أفراد المجتمع الجزائري، وبخاصة شريحة الشباب.

الفرع الثالث

العامل البيئي أو الجغرافي

يضاف إلى العوامل المساهمة في الهجرة من اقتصاد وسياسة ، عامل القرب من أوروبا ، ذلك أن الجزائر وكل البلدان المغاربية تشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين أفريقيا وأوروبا ، هذا الموقع الجغرافي المتميز ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط، وإذا كان القرب الجغرافي قد ساهم في فترة الفتوحات الإسلامية في تسهيل فتح الأندلس على يد طارق بن زياد فإنه أصبح اليوم وبعد مضي قرون عديدة ملاذاً لكل الذين يئسوا واستحال عيشهم ، ويتطلعون لعالم آخر مختلف لم يعرفوا عنه شيئاً سوى صورة بنيت في مخيلتهم ، تدفعهم إلى المخاطرة بأرواحهم وراء آمالهم وفي ظل قسوة الحياة اليومية.

إذا كان الباحثون في الدراسات السوسيولوجية الاستراتيجية يعتبرون بلدان شمال أفريقيا عموماً والجزائر على وجه التحديد، قنطرة عبور، ليس فقط لرؤوس الأموال، وإنما أيضاً لمجموعات من البشر في مقتبل أعمارهم ممن يلقون بأرواحهم وسط أمواج المتوسط تستهويهم لحظة الوصول إلى الضفة الأخرى. والجدير بالذكر أن البطالة والتهميش التي تطبع حياة بعض الشباب الجزائري لم تكن السبب الوحيد وراء تنامي ظاهرة الهجرة السرية، بل تضافر معها العامل النفسي والانبهار الخادع الذي يقع فيه الشباب العربي بأوروبا.

الفرع الرابع

العامل النفسي للهجرة

قد يكون عالم الاجتماع ابن خلدون صادقاً فيما ذكره في مقدمته الشهيرة من "أن المغلوب دائماً مولع باقتداء الغالب في نحلته وأكله وملبسه وسائر أحواله وعوائده". إنها بالفعل ضريبة جديدة من ضرائب التبعية التي تغرق فيها بلدان الجنوب ومن ضمنها الجزائر ، فالانبهار بدنيا الآخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب والبحث عن الذات المفقودة والهوية المجزأة التي ترفض البلد الأصلي وتأمل في تحقيق هوية البلد الأوروبي المستقبل ، كلها تجعل الشباب يضحون بأرواحهم ويغامرون بها بين أمواج المتوسط ، فالذين تكتب لهم النجاة يهرعون إلى التخلص من أوراق هوياتهم لاكتساب هوية جديدة ، أما الذين استحال عليهم الوصول فلن يكون مصيرهم سوى مقابر بحرية تتسع للمئات بل للألوف[١].

لقد تبين من خلال دراسة حول (تصور الشباب القروي لأوضاع المهاجرين في البلدان المستقبلة) أن الغالبية العظمى من هؤلاء يستحسنون الأوضاع في البلدان الأوروبية، ويفضلونها على وضعية البطالة في بلدهم، وقد عبر عن ذلك أحدهم بقوله: "نعم أفكر في الهجرة نظراً للأوضاع المزرية في المغرب، حيث قلة الشغل، والآفاق مسدودة، هذا إضافة إلى أنه غير مرحب بك في بلدك، فالمال هويتك، صحيح أن الغرب مجهول بالنسبة لنا لأننا لسنا موجودين به، لكنه فرصة لجمع المال"[١].

هذه الصورة البسيطة والمعبرة هي بدون شك حالة من بين مئات الحالات التي يكشف الواقع المغاربي عن وجودها، لأن غياب فرص العمل والاندماج في الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى ضعف التأطير الثقافي والسياسي الذي يمكن أن تلعبه هيئات المجتمع المدني ساهم بشكل واضح في التشجيع على الهجرة.

---

[١] محمد رمضان: الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. دراسة ميدانية، مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد ٤٣: خريف ٢٠٠٩ – ٤٣٧ th Year,: July Issue

[١] نشرة حقوق المهاجرين، مركز حقوق المهاجرين، العدد (١)، الرباط، ٢٠٠٤/٤.

الفرع الخامس

العامل التاريخي

ما انفكت ظاهرة الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية تتواصل وتتسع عبر المكان والزمان، ولعب العامل التاريخي دوراً في تنامي هذه الظاهرة وانتشارها عبر المجال الجغرافي الواسع. ذلك أن العلاقة التي تربط دول الشمال ببلدان الجنوب هي علاقة تاريخية مبنية على عدم تكافؤ وعلى واقع استعماري خلف شعوراً بمسؤولية دول الشمال تجاه دول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ، وفعلاً فقد ولّدت تلك الحقبة الاستعمارية العديد من الإحباطات التي مازالت آثارها قائمة لدى شعوب بلدان الجنوب التي تشعر أنها كانت عرضة للاستغلال ونهب خيرات بلادها من قبل تلك الدول الاستعمارية ، وهذه الخلفية التاريخية هي التي جعلت العديد من الأشخاص في البلدان التي كانت عرضة للاستعمار تحاول البحث عن أمل في دول الشمال افتقدته في بلدانها بسبب مخلفات استعمارية لا ينكرها أحد، وهذا الوضع الاستعماري خلف بدوره فقراً ملحوظاً في بلدان الجنوب الأمر الذي انعكس على قدرة تلك البلدان في توفير مواطن الشغل للباحثين عنها من الشباب خصوصاً، وأمام انتشار وسائل الاتصال والمواصلات ، وفي عصر طغت عليه ظروف العولمة في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والاتصالية لم يعد ممكناً تجاهل رغبات الشباب والعاطلين عن العمل وتطلعهم لفتح آفاق جديدة أمام مستقبلهم[1].

[1] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك: الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، الرياض ٢٠٠٨، ص ٢٥-٢٦.

الفرع السادس

البطالة

تعد البطالة أهم السمات الرئيسية التي تعاني منها بلدان إفريقيا حيث بلغت النسبة أرقاما قياسية مفزعة في بعض الدول وخاصة الفقيرة منها. وما يميز المجتمع الإفريقي من الناحية الديمغرافية كونه مجتمع شاب ويتصدر مرتبة طلائعية في نسبة الولادات على المستوى العالمي، وفي هذا الإطار أشار تقرير لمنظمة العمل الدولية صدر عام ٢٠٠٩ أن ١٣٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ – ٢٤ يصبحون عاطلين عن العمل بنهاية عام ٢٠١٠م، وذلك يعني أن ٨١.٢ مليون من الشبان في سن العمل أصبحوا فعلياً بلا وظيفة[٢].

من كل ذلك نستنتج أن البطالة تعد من الأسباب الدافعة للهجرة السرية رغم ما يحف بها من مخاطر يدركها الشباب ويقبل عليها هربا من شبح البؤس. فحسب تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، قدرت نسبة البطالة في الدول العربية في العقد الأول من القرن ٢١ بين١٥ و٢٠ %، كما تفيد إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي لعام ٢٠٠٨ وصل إلى نحو١٥ % أي ما يعادل١٧ مليون، لكنه يزداد ليصل إلى ٤٠ % بين الفئتين العمريتين] ١٥ – ٢٤ [عاما، مما يزيد رقم العاطلون إلى ٦٦ مليون من بين ٣١٧ مليون نسمة وهو تعداد العالم العربي[١].

وما زاد الوضع سوء هو ارتفاع نسبة التمدرس عما كانت عليه في الماضي الأمر الذي أفرز ارتفاع نسبة حاملي الشهادات الذين علّقوا آمالا كبيرة على مؤسسة المدرسة لضمان المستقبل وهي علاقة سادها الكثير من التوتر وقد بينت عديد القراءات الميدانية تراجع ثقة الشباب في مؤسسة المدرسة كطريق للمستقبل و الرفاه المادي عبر الحصول على وظيفة[٢]، وهذا ما سيدفع بدوره نحو مزيد من التأزم مما سيتسبب في كثرة التوترات وبالتالي السعي إلى البحث عن قنوات حراك اجتماعي جديدة لتكون الهجرة السرية أحد هذه

---

[٢] أحمد إسماعيل: "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات افريقية: موقع متخصص في شؤون القارة الإفريقية، ٧أكتوبر ٢٠١٢.

[١] هشام بشير: "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها"، السياسة الدولية، ع ١٧٩، جانفي ٢٠١٠، ص.١٧٠.

[٢] سعيد الحسين عبدولي، المدرسة والمستقبل في تصورات تلامذة بيئة ريفية: حالة منطقة سيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد مثالا تطبيقيا، رسالة دراسات معمقة في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس،٩ جوان ٢٠٠٦.

المسارب رغم ما يحيط بها من مخاطر وهذا ما أكده أحمد إسماعيل من خلال قوله: "عدم التناسب بين الزيادة في التعليم العالي وفرص العمل المتاحة[1].

فتواصل البطالة بهذه الوتيرة معناه انسداد الأفق لدى الشباب المتطلع لأخذ دوره في الحياة، ومن ثمة بداية توتّر العلاقة بين الدولة وفئة الشباب الذي طالما عول على دور سلطة القرار في تشغيله. هذا التوتّر الذي نعاينه من خلال موجات الغضب الجماهيري من انتفاضات وتمردات وآخرها موجة ما يسمى بالثورات في المنطقة العربية أو المحاولات المتكررة للهجرة غير الشرعية، فعلى سبيل المثال فإن أكبر فترة شهدت فيها تونس هجرات سرية مكثفة هي إبان سقوط النظام حيث كانت النسبة بالآلاف الأمر الذي أسفر عن تضمر السلط الايطالية.

[1] أحمد إسماعيل، مرجع سابق.

الفرع السابع

الفقر

لا تزال القارة السمراء تحتل المرتبة الأولى عالميا في نسبة الفقر رغم التحسن الطفيف الذي عرفته بعض الدول التابعة لها في مستوى معيشة الأفراد. فأقل نسبة دخل فردي في العالم توجد في إفريقيا وتحديدا في إفريقيا جنوب الصحراء: تفشي المجاعة والصراعات الدائمة التي ساهمت في تردي الأوضاع وهي في جزء كبير منها عائدة إلى عامل الفقر الذي يتجلى بالأساس في انعدام الأمن الغذائي وكثرة الأمراض والأوبئة وما إلى ذلك من آفات تتصل بالفقر وعدم القدرة على مجابهتها.

وإذا ما أردنا أن نفهم علاقة هذا المعطى بالهجرة غير الشرعية فإن جل الدراسات تعتبر الفقر عامل طرد أساسي، يدفع الإنسان إلى البحث عن منافذ أخرى للكسب، وزيادة المداخيل، خارج وطنه، ويزيد إلحاح الخروج لديه النمو المتسارع لاقتصاديات الدول الأخرى[1].

وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته القارة الإفريقية في رفع مستوى معيشة الأفراد؛ فإن حصة إفريقيا ممن يعيشون تحت خط الفقر (أي من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يومياً) ما زالت هي الأكبر إذ بلغت النسبة ٢٩١ مليوناً في إفريقيا جنوب الصحراء أما في شرق إفريقيا؛ هناك ما يقدر بنحو ١٧.٤ مليون شخص يعانون عدم الأمن الغذائي على الرغم من تحسن الوضع عقب هطول الأمطار الغزيرة الجيدة، ومن أهم العوامل التي زادت في حجم البطالة، وأسهمت في تحويلها إلى قوة دفع أساسية لهجرات الشباب، عدم التناسب بين فرص العمل وبين الزيادة المضطردة في التعليم العالي، والذي تخرج مؤسساته كل عام آلافاً من الشباب من حملة الشهادات الجامعية، ليلتحق قسم كبير منهم بطوابير العاطلين، أو يحاولون التحرك بخطوات جريئة لتغيير الواقع عبر الهجرة إلى الخارج[2].

---

[1] عمان للصحافة والنشر والإعلان، "عوامل متداخلة من الفقر والجهل والحروب.. أهم أسباب الهجرة غير الشرعية"، ١٧-١-٢٠١٤، http://main.omandaily.om

[2] المرجع السابق نفسه.

الفرع الثامن

أكذوبة القرية الكونية

بادئ ذي بدء يجدر القول، أن مسألة الاستعمار لا تزال قضية افريقية بامتياز، مطروحة في كل الدراسات خاصة تلك المتصلة بالتنمية والاستقلال. فصحيح أن البلدان الإفريقية تحصلت منذ بدايات النصف الأول من القرن ٢٠ على استقلالها وبنت كياناتها الوطنية الهشّة. ولكن مسألة الاستعمار تواصلت بألوان جديدة مثل التبعية والمديونية والسماح للشركات الغربية بالاستغلال العشوائي لمواردها ناهيك عن التبعية السياسية. وازداد الأمر سوء بميلاد النظام العالمي الجديد الذي بشّرت به الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها عام ١٩٩١ على إثر سقوط الاتحاد السوفياتي.

ومما يمكن التوصل إليه مما تم ذكره، أن العالم اليوم مقسم إلى بلدان غنية وأخرى فقيرة بل قل على حد تعبير Johan Galtung:" أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط، وتنشأ بين أمم المركز وأمم المحيط علاقات إمبريالية بنيوية حيث تعمل أمم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط واستغلالها والهيمنة عليها وهذه الهيمنة لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط وإنما هي موجودة داخل الأمم أيضا"[١]، ومثل هذا الوضع نلاحظ بكل يسر من خلال القارة الإفريقية حيث التدخل العلني للغرب في هذه البلدان إما في صنع قرارها السياسي أو التحكم في مواردها[٢] دون الاكتراث بأوضاعها الداخلية بل بالعكس فإن كل مظاهر البؤس والتردي التي تعيشها هذه البلدان الإفريقية من شأنه أن يساهم في إنعاش الاقتصاد الغربي. فالصراعات الدائرة في القارة الإفريقية تتم بسلاح غربي وسياسات الإعمار بعد الهدم تقوم بها أيضا شركات غربية.

---

[١] رقية غربي، سميرة شرايطية، لامية فريجة: الهجرة السرية. بحث سنة أولى ماجستير – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨، ص: ٤٤.

[٢] تصاعدت أصوات في تونس بعد سقوط النظام تطالب بفتح ملف الطاقة الذي بل غامضا لعقود وتبين من جملة القراءات المقدمة أن شركة بريتش غاز بالتحالف مع جيوب الفساد داخل البلاد التونسية تستنزف الموارد الغازية من تونس وقد نشر في موقع التواصل الاجتماعي ما يلي:" إنتاج تونس من النفط هو ٤٢٣ ألف برميل نفط يومي و ليس نفطا عاديا، نفطنا هو من النوع الرفيع يستهلك وقودا للطائرات أي بمعنى أن برميل نفط تونسي يعادل٥ براميل نفط من النوع العادي حسابيا لبرميل يساوي ما بين ١٠٠ دولار إلى ١١٠ دولار ١٠٠ في ٥ أي ٥٠٠ دولار أقل أو أكثر ٤٢٣ ألف برميل في ٥٠٠ دولار ياسر فلوس الأرقام الرسمية تقول ٧٥ ألف برميل ما يقع نهبه يوميا هو ٤٢٣ ألف نقص ٧٥ ألف ستجد حجم السرقة اليومية بين الأجنبي و لوبيات الفساد في تونس لسنا بلدا فقيرا بل بلدا منهوبا من الخونة في الداخل و من مافيا الفساد في الخارج"

ومما يزيد الوضع تأزما كون النظام العالمي الجديد ومن أجل الحفاظ على مصالحه قلّص تدريجيا من حركات الهجرة نحو بلدانه حتى أصبح يضع لها قيودا مجحفة(تقتصر على رجال الأعمال أو الطلبة إذا توفرت لهم نفقات الدراسة: مثلا كندا تطلب على الطالب التونسي ما مقداره ٤٠٠٠٠ د ت أي قرابة ٣٠٠٠٠ دولار أمريكي) بل وعمدت البلدان الغربية على اتخاذ إجراءات وقائية وأمنية من أجل الحد من الهجرات غير الشرعية بلغ أقصاها إمداد عديد البلدان بمعدات حراسة وأسلحة وإبرام اتفاقيات وتقديم مساعدات مالية مقابل أن تحرص حدودها وتشدد قبضتها على تحرك المهاجرين (منحت إيطاليا إلى تونس عديد القوارب البحرية والمعدات مباشرة بعد سقوط النظام في ١٤ جانفي ٢٠١٤ لأن ذلك ترافق مع تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية من السواحل التونسية في اتجاه لامبادوزا الايطالية).

بهذا نفهم، أن دوافع الهجرة السرية تحركها عوامل خارجية ممثلة في العامل الاستعماري بأساليبه الجديدة وخاصة عبر عولمة الثقافة وجعل النموذج الغربي هو النموذج المتفوق عبر سياسات التنميط المختلفة. فالدول الأوروبية تنطوي على قيم واتجاهات تحكم سلوك الأفراد والجماعات، وليس هناك أدنى شك في مدى النجاح الذي حققته تلك الدول في مد الجسور بينها وبين دول المغرب العربي التابعة لها، والقابلة لنقل الكثير من العناصر الثقافية بدءا بطرق إعداد الطعام والملبس وانتهاء بمفهوم العلم ومنهجه وتطبيقاته. وأكبر مثال على ذلك ما نعايشه اليوم من خلال النظام التربوي والإعلامي الذي استطاعت الدول الغربية من خلاله دمج دول العالم الثالث.

الفرع التاسع

الفوضى الخلاقة

فإذا حصرنا الآن انتباهنا بشكل خاص في الخطاب الأمريكي[١]، فسيتبين، لا محالة، أن النظام الرأسمالي الذي يتبنى الخيار الديمقراطي استفاد كثيرا من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ والتي صاحبتها استقلاليات الدول التي كانت مسرح العمليات الاستعمارية. وهذه الاستفادة نقرأها من خلال ما صرحت به رايس:" طبيعة المصالح الأمريكية تقتضي تحريك الركود الذي يسود المنطقة العربية بالقدر الذي لا يسمح بالانزواء الفوري للأنظمة الراهنة (...) إن أمريكا أخطأت على مدى ستين عاماً من الحفاظ على الاستقرار في المنطقة" وفي الحقيقة فإن هذا التصريح وبهذه الكيفية من التعدي على السلم العالمي الذي أكّده ميثاق الأمم المتحدة لا يزيد عن كونه امتدادا للخطاب الأمريكي منذ نهاية الحرب الباردة وميلاد النظام العالمي الجديد القائم على الأحادية القطبية، مثلما نطق به جورج بوش:" إن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي ومن الإمكانات ما يكفي لخلق نظام عاملي جديد"[٢].

وبعد، فلم يعد قصدنا هاهنا استباق خطواتنا، بل ذلك ما نقرؤه في كتاب فوكوياما " نهاية التاريخ والإنسان الأخير" عندما يتحدث عن أفول الدولة القومية لصالح الدولة الشمولية وهي في اعتقاده الدولة الديمقراطية الليبرالية[١].

وتأسيسا على ما ذكر فإن الفوضى الخلاقة[٢] هي عبارة عن فجوة وفراغ ينعكس عن استقرار المجتمع وتماسكه، وهو نتيجة رغبة في التغير أملتها تطلعات الفاعلين إلى تحقيق الحراك والتغير في شتى المستويات وخاصة منها السياسية والاقتصادية، وهي غالبا ما يتم تمويلها من الخارج. حتى وإن كانت عوامل التغيير داخلية فإنه يتم استثمارها وتطويعها بما يخدم مصالح الآخر الغربي الذي يسعى إلى الحفاظ على مصالحه. وعلى هذا النحو فإنها، أي الفوضى الخلاقة التي هي على حد تعبير صموئيل

---

(١) سعيد الحسين عبدولي: الفوضى الخلاّقة: ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام والديمقراطية، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلة دولية علمية محكمة، العدد ١٠، مارس ٢٠١٣.

(٢) خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، ٢٩ جانفي ١٩٩١، أثناء حرب الخليج الثانية.

(١) فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مركز الإنماء القومي، مجموعة مترجمين، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٣٣.

(٢) سعيد الحسين عبدولي: الفوضى الخلاّقة: ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام والديمقراطية، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلة دولية علمية محكمة، العدد ١٠، مارس ٢٠١٣.

هنتنجتون:"الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر"[٣].

ولعل أبلغ حالة في هذا المضمار ما نقرؤه في الخطاب السياسي الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدرتها على زرع بذور الفتنة في العالم. مستخدمة في ذلك الديمقراطية كذريعة لتضليل الشعوب الإسلامية. مثلما تعمل ليلا نهارا على تطوير مناهج عملها وتقنيات تنفيذها قصد خلق نظام عالمي غير مستقر. مما يخلق فجوة في محيطه مستعينة بمراكز البحث الاستراتيجية التي تزودها بالمعلومات اللاّزمة حول كل ما يدور من أحداث في العالم الإسلامي ومنه الشرق الأوسط والمغرب العربي

[٣] الطيب كامش: الشراكة الأمنية في حوض المتوسط، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة السانية – وهران – قسم العلوم، ٢٠٠٨، ص. ١٥٦ – ١٥٧.

المبحث الثاني

العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

مقدمة:

تعد جريمة تهريب المهاجرين من أهم الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية حيث يسعى مرتكبوها مقابل مبالغ مالية أ و أية منافع مادية أخرى إلى نقل الأفراد من إقليم دولة إلى أخرى دون احترام الإجراءات القانونية، ولعل هذا من أهم الأوجه المتطورة للهجرة غير الشرعية باعتبار أن عصابات تهريب المهاجرين تحتر ف هذه العملية من خلال تنظيم رحلات الهجرة غير الشرعية ونجاحها نتيجة التخطيط المحكم ودقة العمل بواسطة رشوة الموظفين وتزوير وثائق السفر وتأمين وسائل التهريب بكل صوره وأوجهه ، ولقد كان للتطورات التكنولوجية والتقنيات الحديثة في وسائل النقل والمواصلات والتحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم في ظل العولمة نتيجة حتمية أفرزها هذا الواقع المعاش وتتمثل في نقصان الجرائم البدائية التي تعتمد على أساليب قديمة أو تكون وليدة الصدفة أو الانتقام واستقرارها فقط داخليا، لتترك مكانها لنوع حديث من الجرائم تعبر الدول، وتتسم بالدقة وفعالية التنظيم وسرعة التنفيذ، وذلك لكونها تنظم وتنفذ من قبل عناصر محترفة ذات إمكانيات ضخمة.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تعتبر الآن في مقدمة التحديات التي تهدد أمن واستقرار المجتمع، فليس هناك دولة اليوم لا تراقب بقلق المد التصاعدي لهذه الجريمة، ولا تعمل جاهدة على مكافحتها والوقاية من أخطارها المحدقة فهي جريمة مستحدثة لم تستطع العديد من المجتمعات ملاحقتها بنصوص تشريعية لتجريمها والمعاقبة عليها، وخاصة إن كانت تهم المجتمع الدولي بأسره، باعتبارها جرائم عابرة الأوطان.

وبناء على ما سبق، يتضمن هذا المبحث ما يلي:

- **المطلب الأول: جريمة تهريب المهاجرين.**
- **المطلب الثاني: العلاقة بين جريمة تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية.**
- **المطلب الثالث: الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية.**
- **المطلب الرابع: العلاقة بين الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.**
- **المطلب الخامس: آليات مكافحة جرائم الهجرة غير الشرعية.**

المطلب الأول

جريمة تهريب المهاجرين

الفرع الأول

ماهية جريمة تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية

يعد البرتوكول الدولي لمكافحة تهريب المهاجرين برا وبحرا وجوا المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الوثيقة الأولى المعالجة لهذا النوع من الجرائم ولقد عرف جريمة تهريب المهاجرين بموجب المادة (٣) بأنها" تدبير الدخول غير المشروع لشخص إلى دولة طر ف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

وهناك عدة تعاريف لمفهوم تهريب المهاجرين[١]:

١. تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ليس موطنا لها أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى.
٢. أو هي مساعدة المهاجرين على الدخول إلى أية دولة في إطار متطلبات تضمن بقاءهم في دولة المقصد مقابل الحصول على منافع.
٣. وهناك من عرفها على أنها ضمان إدخال شخص بطريقة غير قانونية إلى دولة طر ف في بروتوكول وهو ليس رعياً من رعاياها، وليست له إقامة دائمة بإقليمها بغرض الحصول على فائدة مالية أو فائدة أخرى مادية.

أما تعريف الهجرة فقد عرفت المنظمة الدولية الهجرة: أنها تنقل شخص أو مجموعة أشخاص سواء بين البلدان أو داخل نفس البلد بين مكانين فوق ترابه ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع تنقلات الأشخاص بتغيير محل الإقامة المعتاد.

وللهجرة تصنيفات متعددة نذكر منها التصنيف على أساس مكان الهجرة فتنقسم الهجرة إلى هجرة داخلية وخارجية، وبالنظر إلى رغبة الشخص في الهجرة تنقسم إلى هجرة قسرية وهجرة طوعية أما إذا نظرنا إلى

---

[١] مصطفى، محمد: الهجرة غير الشرعية" الموت من أجل الحياة"، سلسلة أوراق سكانية، رقم ١٠ معهد التخطيط القومي والمركز الديموغرافي بالقاهرة، ٢٠٠٩.

فئات المهاجرين فنجد العمال المهاجرين، والمهاجرين في وضعيات هشة من أمثال اللاجئين والقصر غير المصحوبين، والقصر المنفصلين و غيرهم، أما إذ ا نظرنا الى مد ى سلامة إجراءات التنقل من بلد إلى أخر فتقسم الهجرة إلى هجرة شرعية وهجرة غير شرعية ، أما الهجرة غير القانونية فلقد تعددت تسمياتها فهناك من أطلق عليها مصطلح الهجرة غير القانونية معرفاً إياها على أنه (دخول الشخص موطنا غير موطنه أو يسافر للإقامة في وطن أجنبي بدون حيازته الوثائق اللازمة أو المرخصة التي تسمح باستقباله أو بإقامته وهناك من أطلق على تسميتها(الهجرة السرية) فالمهاجر يدخل إلى الدولة المقصودة خفية عن حراس الحدود ويعيش فيها خفية)، ومن الناحية الدولية أطلق عليها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لسنة ١٩٩٤ مصطلح الأشخاص بدون وثائق[١].

[١] توفيق محمود: منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي، القاهرة، الانجلو المصرية، ٢٠٠٧.

المطلب الثاني

العلاقة بين جريمة تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية

الفرع الأول

أوجه التشابه بين جريمة تهريب المهاجرين وظاهرة الهجرة غير الشرعية

تشترك جريمة تهريب المهاجرين مع الهجرة غير الشرعية في العديد من النقاط:

من حيث انهما يمسان بحدود الدول وقواعدها وأنظمتها الداخلية: فتلتقي جريمة تهريب المهاجرين مع الهجرة غير الشرعية في أنهما يعتديا على حدود الدول وحرمة سيادتها وذلك من خلال الدخول إلى أراضيها والخروج منها دون التقيد بالإجراءات التي تسنها في هذا المجال.

من حيث الانتشار العالمي: أطلق "برونس مككنلي" مدير عام لمنظمة الهجرة الدولية بما فيها الهجرة غير الشرعية، وتهريب المهاجرين على القرن الحادي والعشرين اسم قرن الهجرة، وذلك لرسمها خطا تصاعديا فاق كل المؤشرات فحسب تقديرات منظمة العمل الدولية فإن حجم الهجرة السرية بين ١٠ و١٥٪ من عدد المهاجرين في العالم، أما منظمة الهجرة الدولية فتشير إلى نحو ١.٥ مليون مهاجر غير شرعي في الاتحاد الأوربي بينما قدر ت الشرطة الأوربية عدد المهاجرين بحوالي نصف مليو ن مهاجر[١].

من حيث هدر الحقوق: تمس جريمة تهريب المهاجرين بالكيان الإنساني بجعله مجرد بضاعة، من خلال حمل الاشخاص المهاجرين بصناديق داخل شاحنات وحافلات وحاويات السفن متناسياً مرتكبوها أن هذه الأجسام البشرية تحتاج إلى ضروريات كالتنفس وتوفير لهم الأكل والشرب ...الخ، وهذه الأمور في كثير من الأحيان يفتقدها المهاجرون المهربون خاصة إذا كانت المسافة التي يعبرونها طويلة، وحتى من الناحية الإسلامية يعد هذا العمل محضور لقوله عز وجل" ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين".

---

[١] مختاريه، بن مغنية: التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، جامعة د. الطاهر مولاي–سعيدة– كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥.

الفرع الثاني

نقاط الاختلاف بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب المهاجرين

تختلف جريمة تهريب المهاجرين على الهجرة غير الشرعية:

من حيث العقوبات : تعتبر جريمة تهريب المهاجرين من الجرائم الخطيرة من خلال تهديدها العديد من المصالح الجديرة بالحماية من خلال عدم احترام الأنظمة الداخلية للدول بإدخال العديد من الأفراد إليها بدون استئذان ومس كرامة الإنسان والتلاعب بحياته في رحله كلها أخطار مقابل جني الأموال لذا حرص برتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو على ضرورة تسليط اشد العقوبات على مرتكبي هذا النوع من الإجرام وتسليط اشد العقوبات على مهربي المهاجرين[1].

من حيث الوسائل المستعملة: تعد جريمة تهريب المهاجرين من الجرائم التي اتخذت أبعاداً متشابكة في أعماقها لعمق الظاهرة التي تحتويها من أسباب مختلفة بين الألآم وأمال الحالمين بمعانقة الضفة الأخرى وبين تجارة مستمرة ومربحة تشار ك في إدارتها العديد من العقول المدبرة، والأيدي المنفذة، وهذه العملية تتطلب إمكانيات بشرية ومادية منظمة ومسطرة، وفق أسس محددة ومعينة وذلك لطبيعة هذه الجريمة التي تقو م على البع د العابر للحدود الإقليمية، ولاستغراق فعلها في معظم الأحيان مدة زمنية تطول بطول الحدود الدولية ، وفي هذا المجال أعلنت الشرطة البريطانية بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٠٥ اعتقال أكبر شبكات تهريب البشر في أوروبا وذلك في سلسلة المداهمات التي قامت بها في لندن بعد عملية مراقبة أمنية استمرت سنتين شارك فيها جانب من الشرطة البريطانية، الفرنسية الايطالية ،الهولندية، البلجيكية والدنماركية واتضح من التحقيقات الميدانية أن أعداد كبيرة من المهاجرين غير القانونيين من أكراد تركيا يدفعون من ثلاثة إلى خمسة ألف جنيه إسترليني لتهريب الواحد منهم عبر البلقان إلى بريطانيا من خلال رحلة تستمر شهور في ظروف قاسية بواسطة شاحنات، سيارات وطائرات صغيرة ، وبالمقابل نجد الهجرة غير الشرعية تقوم على وسائل بسيطة فإذا كانت عن طريق البحر تتم باستعمال قوارب متهالكة واستغلال الممرات البحرية التي تقل فيها نقاط و مراكز المراقبة من قبل حرس الحدود ، أو الصعود إلى السفن البحرية و التجارية بدون علم اي احد من الإدارة وطاقم السفينة، أو تسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ وعادة ما يختفون داخل

---

[1] بن مشري، عبد الحليم: ماهية الهجرة غير الشرعية مجلة المفكر جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١١.

المخازن أو داخل المستودعات أو قوارب النجاة واذا كانت جوا فتتم باستعمال المهاجرين غير القانونين ووثائق سفر او تأشيرات مزورة[١].

[١] المرجع السابق نفسه.

المطلب الثالث

الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول

التداعيات السياسية

قد تعمل ظاهرة الهجرة على تهديد سيادة الدولة المستقبلة ووجودها الفعلي، فعند الحديث عن دولة مستقبلة للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، وخاصة الهجرة غير الشرعية، ذا كان عدد المهاجرين يقارب عدد السكان الأصليين فإن هذا يهدد بانهيار الدولة واختفائه[١].

كما قد تتأثر العلاقات بين الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين، بل إن الأمر يصل إلى تكوين صور مغلوطة عن شعوب معينة من خلال قضية الهجرة غير الشرعية ويساهم الاعلام في كثير من الأحيان في زيادة وتجذر هذه الاشكالية[٢].

---

[١] K. Ohmae, End of the Nation State (London: Harper Collins, 1995) pp 23-25.

[٢] Catherine Dauvergne" Challenges to Sovereignty: Migration Laws for the 21st Century", Unpublished paper, Australia: The 3rd Commonwealth Law Conference in Melbourne, April 2003.

الفرع الثاني

التداعيات الاقتصادية

أما الآثار السلبية للدول المستقبلة فتتمثل في تفاقم مشكلة البطالة لعدم توافر فرص عمل لأبناء الوطن أنفسهم، كما لا تعترف تلك الدول بالدور الإيجابي للمهاجرين، كما لا تقدم لهم المعاملة والمزايا التي تقدمها لمواطنيها ولا تسعى إلى دمج هؤلاء المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه، والأخطر أنه في السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تحولت النظرة إلى هؤلاء المهاجرين بوصفهم خطرا على الأمن والاستقرار ومطالبتهم بالرحيل[١].

[١] ibid.

الفرع الثالث

التداعيات الأمنية

توجد انعكاسات على المستوى الأمني للهجرة غير الشرعية في كل من الدول المرسلة والدول المستقبلة، وتتمثل في عوامل طرد من البلد الأصلي المتمثلة في انتهاكات حقوق الإنسان وغياب الحريات وتفشي الصراعات الداخلية ونشوب الحروب، وتوجد عوامل جذب بالنسبة لدول المقصد متمثلة في حاجة تلك الدول إلى الأيدي العاملة وتباين الأجور لتعويض العجز السكاني في القارة الأوربية بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة من مكاتب تنظيم الهجرة[٢].

[٢] مصطفى بخوش: التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط". ملتقى قسنطينة،٢٠٠٨، ص ص٨-٩.

المطلب الرابع

العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

الفرع الأول

تعريف الجريمة المنظمة

تعرف الجريمة المنظمة على أنها جريمة متنوعة ومعقدة من الأنشطة الإجرامية والعمليات السريعة واسعة النطاق المتعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة تهيمن عليها عصابات بالغة القوة والتنظيم، تضم آلاف المجرمين من مختلف الجنسيات، وتتم بقدر كبير من الاحتراف والاستمرارية وقوة البطش، وتستهدف تحقيق الربح المالي واكتساب القوة والنفوذ باستخدام أساليب عديدة ومختلفة[١].

كما عرفت على أنها جريمة تتكون من المنظمات التي لها القدرة على الاستمرارية وذات التسلسل الهرمي في هيكل الترتيب من حيث المسؤولية أو القيادة، وتشترك في العديد من الأنشطة الإجرامية، ويبدو أن هذا التعريف يركز على المنظمة الإجرامية دون الاهتمام بالجريمة التي ترتكبها تلك المنظمة[٢].

---

[١] داوود، كوركيس يوسف: الجريمة المنظمة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع دار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن، ص ١٩، أنظر نصر الدين، ماروك، الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق، مقال منشور بمجلة أصول الدين الصراط العدد ٣ سبتمبر ٢٠٠٠ ص ١٣٠.

[٢] Fiorentini ،G & Peltzman ،S ،the Economics of Organized Crime ،Gambrige University press: Combridage ،1995. p 26

الفرع الثاني

العلاقة بين الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية

يتمثل القاسم المشترك بين الجريمة المنظمة وجريمة الهجرة غير الشرعية في وجود جرائم تهريب البشر والاتجار بهم، فنجد أن غالبية المهاجرين يلجؤوا إلى عصابات الاتجار بالبشر وتساوم هذه العصابات الأفراد للهجرة مقابل أسعار مرتفعة، ومن ثم يعرض هؤلاء الأشخاص حياتهم للخطر حيث قد يتعرضون للموت والغرق، وقد تقوم العصابات بتخدير المهاجرين الغير شرعيين وبعدها تقوم بقتلهم من أجل الاتجار بأعضائهم وبيعها، وبلغت تجارة تهريب البشر إلى دول الاتحاد الأوروبي نحو خمسة مليارات دولا سنوياً حيث يذهب نصف ربحها إلى المافيا الفيتنامية والتي تعتبر من أنشط العصابات في تهريب البشر[1].

[1] عبد الله سعود السراني: العلاقة بين الهجرة الغير مشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص: ١١٥.

المطلب الخامس

آليات مكافحة جرائم الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول

تبادل المعلومات بين الدول

إن مسألة تبادل المعلومات في مجال مكافحة تهريب المهاجرين تتسع إلى العديد من المجالات المختلفة بتوافر معلومة واحدة أو أكثر منها قد يؤدي إلى الكشف المبكر للجريمة وإلقاء القبض على مرتكبيها ومن ثم منع عملية تهريب المهاجرين من إقليم إلى آخر وحمايتهم من المخاطر التي يمكن أن يتعرضوا لها، إن تبادل المعلومات قد يكون حول أماكن التهريب ومسالكها خاصة بالنسبة للدول ذات الحدود المشتركة مع إلزامية الدول التي تتلقى المعلومات بالامتثال لأي قيد من قيود الاستعمال التي يفرضها البلد الذي يرسل تلك المعلومات ، وفي هذا المجال أقر مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات أن الهدف من ذلك التشجيع على عدم التردد في تبادل المعلومات وأكد على ضرورة وضع مناهج حماية سلامة المعلومات بحيث لا تسمح بالحصول عليها إلا لمن يحتاجها وفرض عقوبات على كل من يكشف المعلومات أو يسيء استعمالها[1].

[1] العشّاوي عبد العزيز: أبحاث في القانون الدولي الجنائي، الجزء الثاني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص ٢٢٠.

الفرع الثاني

مراقبة وسائل النقل

إن السواد الأعظم لعمليات تهريب المهاجرين تتم عن طريق وسائل النقل لذا دعا بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين الدول الأطراف إلى سن تدابير تشريعية أو أي تدابير من شأنها أن تسى إلى أقصى حد ممكن للحد من استخدام وسائل النقل التي يستغلها الناقلين التجاريين في ارتكاب التهريب من خلال تأكد الناقلين التجاريين بما في ذلك أي شركة نقل أو مالك أو أي وسيلة نقل من أن كل الركاب يحملون وثائق السفر الضرورية لدخول الدولة المستقبلة وفي حالة الإخلال بهذا الالتزام يجب على الدول الأطراف أن تتخذ التدابير اللازمة لفرض جزاءات عليهم[1].

[1] بسيوني، محمود شريف: الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الطبعة الأولى – دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م ص ١٧–١٨.

الفرع الثالث

مراقبة وثائق السفر

تقتضي مراقبة وثائق السفر والتأكد منها إنشاء أشكال أو تعديل معايير تقنية لإنتاج وثائق السفر، وسيكون فهم التكنولوجيات كالإحصاءات الجنائية واستعمال معلومات مخزنة الكترونية من الأمور الأساسية لصوغ معايير قانونية تستلزم استعمال تلك التكنولوجيات لمكافحة التهريب البشري عن طريق استعمال الوثائق المزورة[٢].

[٢] سليمان، أحمد: الإرهاب والجريمة المنظمة التجريم وسبل المواجهة، بدون ناشر ٢٠٠٦م، ص ١٢٤.

الخاتمة:

وفي النهاية يرى الباحث إن اتساع الفجوة بين أقطاب العالم وعدم تكافئها، حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي جعل مسألة الهجرة ضرورية لتحسين الظروف والتوجه نحو المناطق الأكثر أمناً واستقرار غير أن سيل المهاجرين أصبح عبئاً ثقيلا على دول الاستقطاب قوبل بغلق الحدود وتشديد إجراءات الدخول إليها باعتبار أن هذا المطلب يعكس سيادة الدول وأمنها، وأمام هذه السياسة المشددة أصبح المهاجرين يبحثون عن منافذ أخرى تتوافق مع هذه المستجدات خاصة في ظل فشل الهجرة غير الشرعية إما بإلقاء القبض على المهاجرين وإعادتهم إلى وطنهم أو موتهم أثناء رحلاتهم لافتقادها التنظيم والتخطيط لهذا لقي نشاط تهريب المهاجرين رواجاً وإقبالاً من قبل الحالمين بتحسين أوضاعهم في غير بلدانهم بنقلهم إلى الوجهة التي يريدونها مقابل مبالغ مالية، اذ إن نجاح نشاط عصابات تهريب المهاجرين يزيد مع إقبال المهاجرين غير الشرعيين ويشجعهم على التلاعب بحياتهم في رحلات محفوفة بالأخطار وإمكانية تعرضهم للاسترقاق والاستعباد من قبل مافيا الاتجار بالبشر ولهذا الغرض استحدثت المجموعة الدولية العديد من الآليات الدولية لتخفيف من وطأة تهريب الأفراد دعمتها استجابة الدول في منظومتا القانونية إلى تأثيم تهريب البشر وتسليط العقوبات على مرتكبيه غير أن هذه السياسة لم تكون كافية للقضاء على التهريب وتخفيف منابع المهاجرين المهربين بدليل أن الألف من المهاجرين يموتون قبل الوصول إلى مقصدهم.

النتائج:

في ضوء ما سبق من البحث، تم التوصل إلى النتائج التالية:

١. تعتبر جرائم غسيل الأموال هي الأخطر والأعظم في اقتصاديات الدول، وخصوصاً الدول النامية والتي ما زالت اقتصادياتها تنمو بمعدلات منخفضة وتحاول جاهدة في تحقيق النمو يقترب من المعدلات العالمية، والحصول على تصنيفات اقتصادية مرتفعة.

٢. تزايد دور بنوك الانترنت في عمليات غسيل الأموال عبر الفضاء الالكتروني وعدم خضوعها لنظام رقابي مركزي.

٣. تعاظم دور النقود الالكترونية في تسهيل عمليات غسيل الأموال؛ نظراً لطبيعة التعاملات الالكترونية التي تتأثر بالتقنيات الحديثة، وكذلك ما يتميز به خصائص هذه النقود.

٤. إن جريمة غسل الأموال دون شك تؤثر سلبا على الاقتصاد والوضع الأمني في كل الدول لأن انتشارها يقود إلى تسهيل الإجرام وسريانه وسط المجتمع، وإذا صار جمع الأموال غير المشروعة أمرا سهلا فإن العديد من الأشخاص، وخاصة أصحاب النفوس الضعيفة، سيلجؤون إلى ارتكاب

جرائم خطيرة مثل الرشوة والسرقة والتزييف وبيع المخدرات الخطرة والدعارة وتجارة الرق الأبيض، وغيره بل سيلجؤون إلى ارتكاب جرائم أكثر بشاعة وخطورة على المجتمع الدولي مثل تمويل الإرهاب لزعزعة الاستقرار العالمي.

٥. اختلاف التشريعات الجنائية المقارنة والاتفاقيات الدولية والآراء الفقهية في تعريف جريمة تبييض الأموال، فمنها من ضيقت من مفهومها بقصر نطاقها على الأموال غير المشروعة المتأتية من المخدرات فقط، ومنها من وسعت منه ليشمل جميع الأموال القذرة مهما كان نوعها.

٦. توسع المشرع الدولي في تجريم ظاهرة تبييض الأموال، وأن كان في بداية الأمر قد حصر محلها في الأموال غير المشروعة المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات، إلا أنه ما لبث أن غير موقفه لاحقا بتوسيعه لنطاق هذه الجريمة ليشمل جميع العائدات ذات المصدر الإجرامي.

٧. إلزام المشرع الدولي للدول الأطراف في الاتفاقيات المناهضة لجريمة تبييض الأموال، بأن تجرم في تشريعاتها الداخلية جميع صور تبييض الأموال، وتحدد لها العقوبات المناسبة طبقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وأن تتخذ التدابير الوقائية اللازمة للكشف عن العمليات المالية المشبوهة كإنشاء آلية للرقابة على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، وتبليغها عن جميع العمليات المالية المشبوهة وعدم تقيدها بمبدأ السرية المصرفية الذي يعد من أهم معوقات مكافحة جريمة تبييض الأموال، والتي تشجع المشرع الدولي الدول على تكثيف جهود التعاون القانوني والقضائي والأمني وتبادل الخبرات والمعلومات المالية عن طريق خلايا الاستعلام المالي، لسد كل الثغرات التي يستغلها المجرمون لتبييض الأموال.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

١. تكوين كفاءات أمنية حول الأساليب التقليدية والحديثة التي يلجأ إليها المجرمون لتبييض الأموال القذرة، وذلك لتسهيل مهامهم في البحث والتحري عن هذه الجريمة العابرة للحدود.

٢. التشجيع على عقد الملتقيات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية حول مخاطر الجرائم الاقتصادية، بما فيها جريمة تبييض الأموال على الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

٣. تجريم جميع الدول في تشريعاتها الجنائية الداخلية لكل صور جريمة تبييض الأموال وتشديد العقوبات عليها، وتعزيز جهود التعاون القانوني والقضائي والأمني والتقني فيما بينها لمكافحة هذه جريمة ومختلف الجرائم التي تتأتى منها الأموال القذرة.

٤. تشجيع الدول على الانضمام للاتفاقيات الدولية المناهضة لجريمة تبييض الأموال، وإبرام الاتفاقيات

الثنائية لتسهيل عملية تسليم المجرمين وتنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية.

٥. إدراج قاعدة تبرير مصدر الأموال في البنيان القانوني لجريمة تبييض الأموال على الأقل عندما يتعلق الأمر بمبالغ ضخمة، يشتبه في كونها متأتية من الجرائم المرتفعة المخاطر، كالجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وفي مقدمتها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلاح والإتجار بالبشر، وهذا لمنع استغلال مبدأ البراءة المفترضة والتمسك به بهدف الإفلات من المساءلة الجزائية.

٦. تفعيل التبادل التلقائي للمعلومات بين المؤسسات المالية الداخلية وحتى الدولية للقضاء جذريا على الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

٧. قفل المنافذ وتجفيفها تماما في البنوك وكل القطاعات المالية والمصرفية ومن هنا تنبع أهمية دور القطاع المصرفي الذي يعتبر من خطوط الدفاع الأولي في ميدان مواجهة العمليات الإجرامية بكافة أشكالها.

المراجع

المراجع العربية:

- أحمد إسماعيل: "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب"، قراءات افريقية: موقع متخصص في شؤون القارة الإفريقية، ٧أكتوبر ٢٠١٢.
- أحمد سليم سعيفان: الحريات العامة وحقوق الإنسان (دراسة تاريخية وفلسفية وسياسية وقانونية مقارنة)، الجزء ٢ "النظام العام للحريات العامة في القانون المقارن"، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠١٠، ص: ١١٨.
- بركان فايزة: آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة ماجستير في الحقوق تخصص علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١١/٢٠١٢، ص٣١-٣٢.
- برهان أمر الله: حق اللجوء السياسي (دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص: ٠٢.
- بسيوني، محمود شريف: الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الطبعة الأولى – دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤م ص ١٧-١٨.
- بن بوعزيز آسية: السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص قانون جنائي، جامعة باتنة١، كلية الحقوق والعلوم السياسية،٢٠١٧/٢٠١٨، ص١٤.
- بن فريحة رشيد: جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠
- بن مشري، عبد الحليم: ماهية الهجرة غير الشرعية مجلة المفكر جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١١.
- توفيق محمود: منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي، القاهرة، الانجلو المصرية، ٢٠٠٧.
- خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، ٢٩ جانفي ١٩٩١، أثناء حرب الخليج الثانية.

- داوود، كوركيس يوسف: الجريمة المنظمة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع دار الثقافة، الطبعة الأولى، الأردن، ص ١٩، أنظر نصر الدين، ماروك، الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق، مقال منشور بمجلة أصول الدين الصراط العدد ٣ سبتمبر ٢٠٠٠ ص ١٣٠.
- رشاد سلام أحمد: الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص٢١١.
- رقية غربي، سميرة شرايطية، لامية فريجة: الهجرة السرية. بحث سنة أولى ماجستير – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨، ص: ٤٤.
- ساعد رشيد: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق، ٢٠١١/٢٠١٢، ص١٤.
- سعيد الحسين عبدولي: الفوضى الخلاّقة: ثنائية الأنا والآخر من خلال إشكالية الإسلام والديمقراطية، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلة دولية علمية محكمة، العدد ١٠، مارس ٢٠١٣.
- سعيد الحسين عبدولي، المدرسة والمستقبل في تصورات تلامذة بيئة ريفية: حالة منطقة سيدي علي بن عون من ولاية سيدي بوزيد مثالا تطبيقيا، رسالة دراسات معمقة في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس،٩ جوان ٢٠٠٦.
- سليمان، أحمد: الإرهاب والجريمة المنظمة التجريم وسبل المواجهة، بدون ناشر ٢٠٠٦م، ص ١٢٤.
- صحيفة: الاتحاد الاشتراكي المغرب، عدد (٨٣٢٤)، بتاريخ ١٢-١٣-٨/٢٠٠٦.
- طارق عبد الحميد الشهاوى: الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،٢٠٠٩.
- الطيب كامش: الشراكة الأمنية في حوض المتوسط، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة السانية – وهران – قسم العلوم، ٢٠٠٨.
- عبد الغني شفيق: الشباب المغاربي والهجرة السرية، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط. ب س ن.
- عبد اللطيف محمود: الهجرة وتهديد الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

- عبد الله سعود السراني: العلاقة بين الهجرة الغير مشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.
- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك: الهجرة غير المشروعة والجريمة، مركز الدراسات والبحوث، الرياض ؛٢٠٠٨.
- العشّاوي عبد العزيز: أبحاث في القانون الدولي الجنائي، الجزء الثاني، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٦.
- فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ والإنسان الأخير، مركز الإنماء القومي، مجموعة مترجمين، بيروت، ١٩٩٣.
- فضيل دليو، غربي علي، مقراني الهاشمي: الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوروبية، مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، الجزائر، ٢٠٠٣.
- مجلة الدراسات، على الحوات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، العدد ٢٨، ٢٠٠٧.
- محمد العبيد ابراهيم الزنتاني: الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨.
- محمد رمضان: الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي. دراسة ميدانية، مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد ٤٣: خريف ٢٠٠٩ th Year,: July Issue 43٧ –
- محمد غربي وسفيان فوكة، ومشري مرسي: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، الطبعة ١ ابن النديم للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
- مختارية، بن مغنية: التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر، جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٥.
- مصطفى بخوش: التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط". ملتقى قسنطينة،٢٠٠٨.
- مصطفى، محمد: الهجرة غير الشرعية" الموت من أجل الحياة"، سلسلة أوراق سكانية، رقم ١، معهد التخطيط القومي والمركز الديموغرافي بالقاهرة، ٢٠٠٩.
- معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، الطبعة الثالثة.
- نشرة حقوق المهاجرين، مركز حقوق المهاجرين، العدد (١)، الرباط، ٢٠٠٤/٤.

- هشام بشير: "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها"، السياسة الدولية، ع ١٧٩، جانفي ٢٠١٠.

المراجع الأجنبية:

1. Vaisse Maurice, Dictionnaire Des relations internationales au 20em siècles, édition Armande colin, paris, 2000.
2. Mama di Camara: Qu ‘est-ce que fait revez les jeunes? l’opinion, 12-13/8/2006.
3. K. Ohmae, End of the Nation State (London: Harper Collins, 1995).
4. Catherine Dauvergne" Challenges to Sovereignty: Migration Laws for the 21st Century", Unpublished paper, Australia: The 3rd Commonwealth Law Conference in Melbourne, April 2003.
5. Fiorentini ،G & Peltzman ،S ،the Economics of Organized Crime ، Gambrige University press: Combridage ،1995.

الفهرس

المستخلص: ..... - ٤٧١ -

الكلمات المفتاحية: ..... - ٤٧١ -

Abstract: ..... - ٤٧٢ -

Key Words: ..... - ٤٧٢ -

مقدمة: ..... - ٤٧٣ -

المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية ..... - ٤٧٧ -

المطلب الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية ..... - ٤٧٨ -

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للهجرة غير الشرعية ..... - ٤٧٨ -

الفرع الثاني: التعريف الفقهي والقانوني للهجرة غير الشرعية ..... - ٤٨٠ -

المطلب الثاني: التطور التاريخي للهجرة الغير شرعية ..... - ٤٨٢ -

الفرع الأول: الهجرة في العصر القديم ..... - ٤٨٢ -

الفرع الثاني: الهجرة من المنظور الإسلامي ..... - ٤٨٣ -

الفرع الثالث: الهجرة في العصر الحديث ..... - ٤٨٤ -

الفرع الرابع: منافذ الهجرة غير الشرعية ..... - ٤٨٥ -

المطلب الثالث: أشكال الهجرة غير الشرعية ..... - ٤٨٦ -

الفرع الأول: جريمة التهريب ..... - ٤٨٦ -

الفرع الثاني: جريمة تسهيل تهريب المهاجرين ..... - ٤٨٧ -

الفرع الثالث: جريمة التمكين من الإقامة غير المشروعة ..... - ٤٨٨ -

المطلب الرابع: أسباب الهجرة غير الشرعية ..... - ٤٨٩ -

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية ..... - ٤٩٠ -

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية ..... - ٤٩١ -

الفرع الثالث: العامل البيئي أو الجغرافي ..... - ٤٩٢ -

الفرع الرابع: العامل النفسي للهجرة ..... - ٤٩٣ -

الفرع الخامس: العامل التاريخي ..... - ٤٩٤ -

الفرع السادس: البطالة ..... - ٤٩٥ -

الفرع السابع: الفقر ..... - ٤٩٧ -
الفرع الثامن: أكذوبة القرية الكونية ..... - ٤٩٨ -
الفرع التاسع: الفوضى الخلاقة ..... - ٥٠٠ -
المبحث الثاني: العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ..... - ٥٠٢ -
المطلب الأول: جريمة تهريب المهاجرين ..... - ٥٠٣ -
الفرع الأول: ماهية جريمة تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية ..... - ٥٠٣ -
المطلب الثاني: العلاقة بين جريمة تهريب المهاجرين والهجرة غير الشرعية ..... - ٥٠٥ -
الفرع الأول: أوجه التشابه بين جريمة تهريب المهاجرين وظاهرة الهجرة غير الشرعية ..... - ٥٠٥ -
الفرع الثاني: نقاط الاختلاف بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب المهاجرين ..... - ٥٠٦ -
المطلب الثالث: الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية ..... - ٥٠٨ -
الفرع الأول: التداعيات السياسية ..... - ٥٠٨ -
الفرع الثاني: التداعيات الاقتصادية ..... - ٥٠٩ -
الفرع الثالث: التداعيات الأمنية ..... - ٥١٠ -
المطلب الرابع: العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة ..... - ٥١١ -
الفرع الأول: تعريف الجريمة المنظمة ..... - ٥١١ -
الفرع الثاني: العلاقة بين الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ..... - ٥١٢ -
المطلب الخامس: آليات مكافحة جرائم الهجرة غير الشرعية ..... - ٥١٣ -
الفرع الأول: تبادل المعلومات بين الدول ..... - ٥١٣ -
الفرع الثاني: مراقبة وسائل النقل ..... - ٥١٤ -
الفرع الثالث: مراقبة وثائق السفر ..... - ٥١٥ -
الخاتمة: ..... - ٥١٦ -
المراجع ..... - ٥١٩ -